

Distr.: General
29 November 2012

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ١٨ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الأساسية

تقرير المدير التنفيذي^(١)

موجز

يوجز هذا التقرير المسائل العلمية وقضايا السياسات الرئيسية المنبثقة عن أنشطة التقييم والإنذار المبكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، التي تتطلب عرضها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين، وعلى صانعي السياسات على المستوى المناسب.

وقد استخلصت هذه القضايا من نتائج تقييمات مواضيعية وتقييمات متكاملة مختلفة أجريت خلال العامين الماضيين على الصعيدين العالمي والإقليمي، استجابة لمتطلبات ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتمثلة في إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض. ويسلط التقرير الضوء بصفة خاصة على الاستنتاجات الواردة في التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية وموجزه الموجه إلى صانعي السياسات، التي قدمت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بغرض الاستئارة بها في المداولات التي سيجريها المؤتمر.

ويقدم التقرير أيضاً موجزاً للتطورات الأخيرة المتصلة بالموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-Live ومبادرة عين على الأرض وبرنامج البحوث المتعلقة بقابلية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه. وأدرج مزيد من المعلومات المفصلة عن هذه المبادرات في حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة ٢٠١٣ (أنظر الوثيقة UNEP/GC.27/INF/2) وفي وثائق المعلومات الأخرى ذات الصلة.

أولاً - الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل مجلس الإدارة

١ - قد يرغب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النظر اعتماد مقرر يتسق مع الخطوط التي اقترحتها المدير التنفيذي. وستقدم الإجراءات المقترحة اتخاذها بشكل منفصل إلى لجنة الممثلين الدائمين لدى البرنامج بغرض استخدامها في إعداد مشاريع المقررات المعروضة على المجلس.

ثانياً - إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض: معلومات أساسية عن ارتكاز التقييم إلى أسس علمية سليمة

٢ - يتمثل الهدف من هذا التقرير في تزويد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بلمحة عامة عن نتائج آخر التقييمات العلمية، مع التركيز على المسائل الرئيسية في مجال السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتبسيط الضوء على المبادرات والعمليات ذات الصلة، التي تدعم ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأساسية المتمثلة في إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض.

٣ - وتجدر الإشارة إلى أنه سيكون معروفاً على المجلس/المنتدى في دورته السابعة والعشرين عدد من الوثائق للاستشارة بها في مداولاته، بما في ذلك:

- (أ) التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية وموجزه الموجه إلى صانعي السياسات.
- (ب) حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة ٢٠١٣ (أنظر الوثيقة UNEP/GC.27/INF/2)؛
- (ج) تقرير مرحلي عن الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للجزء ثالثاً من المقرر ٢٥/٢ (UNEP/GC.27/INF/2)؛
- (د) تقرير مرحلي عن مبادرة عين على الأرض (UNEP/GC.27/INF/11)؛
- (هـ) تقرير مرحلي عن برنامج البحث المتعلق بقابلية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معها (UNEP/GC.27/INF/12).

٤ - وقد جدد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد بريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التزامهم بتحقيق التنمية المستدامة وبكفالة تهيئة مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لصالح كوكبنا ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وأولي الاهتمام في الوثيقة الختامية للمؤتمر^(١) للركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة، ودعيت الجمعية العامة إلى أن تتخذ، في دورتها السابعة والستين، قراراً يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويرفع مستواه.

٥ - وقد كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الهيئة الرئيسية المعنية بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة، بالإبقاء على البيئة العالمية ومسببات الآثار البيئية قيد الاستعراض. ويعمل البرنامج على مستوى الصلة بين العلوم والسياسات فيكفل تدفق المعارف من البحوث الأساسية والتطبيقية وترجمتها إلى إجراءات سياساتية تتوخى مصلحة المجتمعات. والشئ الهام هو أنه يشجع تدفق المعلومات في الاتجاه المعاكس أيضاً من الساحة السياسية إلى الأوساط العلمية.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

ثالثاً - الإبقاء على حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض: موجز نتائج التقييمات التي أجريت على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، وعلى مستوى المدن، منذ الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة

ألف - الصعيد العالمي

٦ - أُعلن عن صدور التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية في ريو دي جانيرو و ١٢ مدينة أخرى على نطاق العالم، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.^(٣) وأعلن عن صدور موجزه الموجه إلى صانعي السياسات، بعد التفاوض عليه وإقراره، في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتشمل الرسائل الرئيسية والاستنتاجات وخيارات الاستجابة الواردة في التقرير ما يلي: (أ) هناك أدلة على استمرار التدهور البيئي في كثير من الأماكن، كما أن الأهداف الدولية البيئية والإنمائية تحققت بشكل جزئي فقط. وكانت البيانات المتاحة غير كافية لتقييم حالة كثير من تلك الأهداف:

١' **الغلاف الجوي** - سيستمر تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي في الارتفاع إلى مستويات يرجح أن تدفع درجات الحرارة في العالمي إلى تجاوز مستوى درجتين مئويتين فوق متوسطها في فترة ما قبل عصر الصناعة. ويمكن لاستراتيجيات معالجة الملوثات المناخية القصيرة العمر، بما في ذلك الكربون الأسود وغاز الميثان والأوزون التروبوسفيري، أن تؤدي إلى انخفاض كبير في معدل ارتفاع درجة الحرارة في الأجل القريب، وأن تعود بفوائد جمّة على صحة الإنسان والأمن الغذائي؛

٢' **الأراضي** - ازداد الضغط على موارد الأراضي خلال السنوات الأخيرة بسبب التنافس في الطلب على الأغذية والأعلاف والوقود والألياف والمواد الخام، بشكل يساعد على تفاقم إزالة الغابات. إلا أن الجهود العالمية تضاعفت في سبيل إيجاد نظم للأراضي أكثر استدامة؛

٣' **المياه** - يتزايد طلب الإنسان على موارد المياه، مع تحسن محدود فقط في الكفاءة، وأضحت هذه الموارد بالفعل غير قابلة للاستدامة في مناطق كثيرة. وعلى الرغم من بعض التحسينات، لا تزال نوعية المياه تشكل السبب الرئيسي لمشاكل الإنسان الصحية في جميع أرجاء العالم، ومن الأرجح أن يؤدي تغير المناخ وزيادة النمو السكاني إلى تفاقم نقص المياه في كثير من المناطق. ولعل تحسين الإمداد بالمياه وتحسين مرافق الصرف الصحي هو الوسيلة الوحيدة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لخفض الوفيات والأمراض المتصلة بالمياه على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن الغاية المتعلقة بالمياه من الهدف السابع في الأهداف الإنمائية للألفية قد تحققت في عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالإمداد بالمياه، ومن المرجح أن تتحقق أيضاً في عام ٢٠١٥، فإن الغاية المتعلقة بالصرف الصحي لن تتحقق، على الأرجح، بحلول عام ٢٠١٥؛

(٣) أديس أبابا، وبروكسل، ونيما سيتي، وبيجين، وجنيف، ولندن، وليما، ونيروبي، ونيودلهي، ونيويورك، والمنامة، وواشنطن العاصمة.

٤' **التنوع البيولوجي** - يتواصل ارتفاع الضغط على موارد التنوع البيولوجي. ولا يزال فقدان الموائل وتدهور البيئة، بسبب التنمية في مجالي الزراعة والهيكل الأساسية، والاستغلال المفرط، والتلوث، وانتشار الأنواع الغريبة الغازية، من التهديدات السائدة. وقد تحقق بعض التقدم على صعيد الاستجابة السياساتية، مثل توسيع رقعة المناطق المحمية وتقاسم فرص الحصول على منافع الموارد الجينية. ويتيح اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، بما في ذلك أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقبول بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها، الفرصة لوقف تراجع التنوع البيولوجي وعكس مساره؛

٥' **المواد الكيميائية** - انتقل إنتاج المواد الكيميائية إلى العالم النامي خلال العقد الماضي. وتشمل المسائل المستجدة التي تحتاج إلى فهم أفضل وتتطلب إجراءات فورية لدرء الضرر الذي قد يلحق بالصحة والبيئة، الإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية والمواد الكيميائية الضارة بالغدد الصماء، وانتشار المواد البلاستيكية في البيئة، والحرق في أماكن مكشوفة، وتصنيع المواد النانوية؛

(ب) حققت المعاهدات والاتفاقات الدولية نجاحا كبيرا حينما عاجلت أهدافا تتضمن غايات محددة وقابلة للقياس، من قبيل التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون وإزالة الرصاص من النفط. وهناك حاجة لتحديد أهداف بيئية وإمائية واضحة وطويلة الأجل، ولتعزيز المساءلة في الاتفاقات الدولية؛

(ج) يتطلب صنع السياسات القائمة على الأدلة المزيد من البيانات الموثوقة. وهناك حاجة لنهج موحدة لجمع البيانات، كما يتعين تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات من أجل جمعها؛

(د) حددت التقييمات الإقليمية في التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية استجابات سياساتية تستند إلى أفضل الممارسات التي اعتمدت بنجاح في واحدة أو أكثر من المناطق، والتي يمكن أن تصبح أكثر فعالية من خلال التعميم؛

(هـ) هناك حاجة إلى زيادة التركيز على السياسات الموجهة نحو محركات التغيير البيئي؛

(و) يتطلب تحقيق النتائج مزيجا من تدابير التكنولوجيا والاستثمار والحوكمة والإدارة، تتوافق بأنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وينبغي أن تكون التغييرات قصيرة وطويلة الأجل معا، وأن تستند عملية الانتقال إلى الحوكمة التكميلية. وبرغم أن الاستجابات الوطنية والإقليمية قد شرعت في معالجة التحديات البيئية، هناك حاجة لإيجاد نهج حوكمة متعددة المرتكزات بغية تحقيق نتائج فعالة وتتسم بالكفاءة والإنصاف؛

(ز) تستقطب الاستجابات البيئية المزيد من التدفقات المالية، لكن هذه التدفقات لا تفي بالاحتياجات اللازمة من الموارد. ويتمثل أهم مصدر للتمويل البيئي في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد ارتفعت هذه الالتزامات، التي تدعم أهداف اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاثة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتصحر، من ٥,١ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٧,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وخصصت تلك البلدان نفسها ٢٢,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠ للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومع ذلك، قدرت

تكلفة التكيف مع تغير المناخ فقط في البلدان النامية بما يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ بليون دولار سنوياً، للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٥٠.

٧ - وحدد التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الاستراتيجية وخيارات الاستجابات التالية، التي يمكن تنفيذها على الصعيد العالمي:

- (أ) الأهداف البيئية للزراعة في سياق التنمية المستدامة ورصد النتائج؛
 - (ب) تعزيز فعالية المؤسسات العالمية؛
 - (ج) الاستثمار في تعزيز القدرات من أجل التصدي لتغير البيئة؛
 - (د) دعم الابتكارات التكنولوجية والتطور التكنولوجي؛
 - (هـ) تعزيز النهج القائمة على الحقوق وفرص الوصول إلى أجهزة العدالة البيئية، من خلال الاعتراف بها وإنفاذها وتنفيذها في المؤسسات العالمية والإقليمية؛
 - (و) تعميق مشاركة أصحاب المصلحة وتوسيع نطاقها؛
 - (ز) يمكن لإعادة تعريف الثروات بإدخال نظام قياس أكثر استدامة ولا يقتصر على الناتج المحلي الإجمالي، أن يعزز نوعية حياة جميع المجتمعات المحلية ورفاهها، وبخاصة في الدول النامية.
- ٨ - وصدر منشوران مرافقان للتقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية، يشتملان على معلومات عن مدى التغير الذي طرأ على العالم والبيئة العالمية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في عام ١٩٩٢. ويسلط المنشوران الأول المعنون: رصد بيئتنا المتغيرة: من ريو إلى ريو+٢٠،^(٤) الضوء على الاتجاهات الرئيسية في عدد من المجالات، بما في ذلك الهواء والأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات والإدارة والطاقة واستخدام المواد وكفاءة استخدام الموارد، ويبيّن قلة التحسن الذي شهدته البيئة البشرية والبيئة الطبيعية خلال العقدين الماضيين. ويفحص المنشور الثاني المعنون قياس التقدم: الأهداف والفجوات البيئية،^(٥) فعالية ٣٥ من التدابير البيئية الدولية بغرض تحديد مدى فائدتها. وتتمثل الخلاصة الرئيسية في ضرورة وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس، إذا أريد للتطورات في مجال الحوكمة أن تكون فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الرصد الشامل للبيانات من أجل قياس التقدم المحرز.

٩ - وتمثل البيانات المتعلقة بحالة واتجاهات البيئة والحلول السياسية المقترحة في التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية مستودعاً ضخماً للمعارف التي يستنير بها صانعو السياسات عند اتخاذ قراراتهم، وتدعم الأولويات الوطنية وتحدد الحلول للمشاكل الوطنية.

١٠ - وصدر في عام ٢٠١٢ تقرير توقعات المواد الكيميائية العالمية المعنون: نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تقرير تجميعي موجه إلى صانعي القرار. ويصوغ التقرير توصيات لحشد اهتمام صانعي السياسات والأطراف المؤثرة الرئيسية وتعبئة جهودهم من أجل تعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتنشيط روح الشراكة فيه. وتركز التوصيات العامة على المسائل ذات الصلة بالسياسات المؤسسية

(٤) متاح على الموقع الشبكي: www.unep.org/GEO/pdfs/Keeping_Track.pdf

(٥) متاح على الموقع الشبكي: www.unep.org/geo/pdfs/geo5/Measuring_progress.pdf

والاقتصادية والإنمائية، بينما تعالج التوصيات التقنية والإدارية الأكثر التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالاتجاهات والمؤشرات والآثار الاقتصادية والأدوات والنهج.

١١ - وتمثل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عنصراً حيوياً يدعم جميع جوانب الاقتصاد الأخضر، ويتعين إدماجه في استثمارات رأس المال الطبيعي في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات والمياه. وجاء في التقرير المعنون "تقرير عن التقييم الأساسي لتكاليف التقاعس عن تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، المقرر صدوره في أوائل عام ٢٠١٣، أن أحد المحركات الأساسية لتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هو توافر البيانات والمعلومات عن تكاليف التقاعس وعن منافع العمل فيما يتعلق بالركائز الثلاث المتمثلة في البيئة والصحة العامة والتخطيط للتنمية على المستوى الوطني. وعلى الرغم من أن البيانات التي ظهرت عن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية في مجالات الصحة والبيئة وتخطيط التنمية مجزأة وتضعف مقارنتها، فهي تشير بوضوح إلى وجود تكاليف ضخمة وعواقب اقتصادية وخيمة.

١٢ - ومنذ انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ اثنين من التقارير الخاصة، بعنوان: مصادر الطاقة المتجددة وتخفيف آثار تغير المناخ، وإدارة مخاطر الظواهر الطبيعية الحادة والكوارث من أجل دفع عملية التكيف مع تغير المناخ إلى الأمام. ويُقيم التقرير الأول ما يوجد من مؤلفات عن الإمكانيات المستقبلية للطاقة المتجددة فيما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ. ويشير إلى أن الإمكانيات التقنية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة قادرة على توفير خدمات الطاقة على مستوى يتجاوز الطلب الحالي عليها، وأن الطاقة المتجددة قادرة بالفعل على المنافسة في مختلف الأوساط، رغم أن تكاليفها لا تزال تفوق أسعار الطاقة الحالية. ويتضح من استعراض تصورات عدة أن الطاقة المتجددة تتمتع بإمكانات كبيرة لتخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأنها ستشهد نمواً واسع النطاق في العالم. كذلك فإن الانتقال إلى اقتصاد تنخفض فيه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع ارتفاع حصة الطاقة المتجددة يعني زيادة الاستثمار في التكنولوجيات والهياكل الأساسية.

١٣ - ويشير التقرير الثاني إلى أن التقلبات المناخية البالغة القسوة أو الأحوال المناخية القاسية المتسلسلة، يمكن أن تسبب كوارث مناخية إذا اقترنت بالأحوال الاجتماعية الهشة وقابلية التعرض للمخاطر. وتشمل الاستنتاجات الهامة الواردة في التقرير ما يلي: (أ) توخي الحذر فيما يتعلق بما لوحظ من زيادة طول فترات الدفء أو موجات الحر أو زيادة عددها في مناطق كثيرة من العالم؛ (ب) احتمال ارتفاع وتيرة التهطلات الغزير، أو زيادة كمية الأمطار الكلية نتيجة كثافة هطولها في مناطق كثيرة من العالم، ولا سيما في خطوط العرض العليا والمناطق الاستوائية والأجزاء الشمالية من خطوط العرض الوسطى خلال شهور الشتاء؛ (ج) توخي الحذر فيما يتعلق بالزيادة المتوقعة في طول فترات الجفاف وشدها في بعض مناطق العالم، بما في ذلك مناطق جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ووسط أوروبا ووسط أميركا الشمالية وأمريكا الوسطى والمكسيك وشمال شرق البرازيل وأفريقيا الجنوبية. ويقدم التقرير أيضاً تمييزاً محسناً بين التغيرات الملحوظة والمتوقعة في المستويات القصوى لدرجات الحرارة والتهطلات والجفاف عبر القارات.

باء - الصعيد الإقليمي

١٤ - صدر التقرير الثالث للتوقعات البيئية في أفريقيا في عام ٢٠١١، وكان موضوعه هو أوجه الترابط بين الصحة والبيئة. وتضمنت رسائله الرئيسية ما يلي:

- (أ) يمثل تلوث الهواء داخل المباني مشكلة صحية عويصة في أفريقيا، لكنها لم تعالج بشكل مناسب؛
- (ب) التنوع البيولوجي مزود حيوي للسلع والخدمات التي تعزز صحة الإنسان؛
- (ج) تنتج عن استخدام المواد الكيميائية آثار مفيدة لصحة الإنسان وأخرى ضارة بها في ذات الوقت؛
- (د) يحد انتشار الفقر من قدرة الناس على التكيف مع تغير المناخ مما يؤثر على صحتهم؛
- (هـ) من الضروري تعزيز إمكانية الحصول على المياه النقية والمرافق الصحية الملائمة عن طريق إزالة الهياكل الأساسية الضعيفة ومعالجة مصادر المياه الملوثة وتدني النظافة الصحية وإلغاء المحرمات الثقافية والفوارق بين الجنسين؛
- (و) تشكل الإدارة المستدامة للأراضي قاعدة موارد لتوفير خدمات النظم الإيكولوجية (الأغذية والألياف والأدوية) ذات الأهمية الكبيرة لصحة الإنسان.

١٥ - ويرز التقرير المعنون: *كفاءة الموارد: الاقتصاد والتوقعات لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ* النمو الدينامي الذي شهدته المنطقة خلال العقود القليلة الماضية، والذي أدى إلى خفض الفقر وزيادة الثروات ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي. لكن هذا النمو جاء مقابل تكلفة بيئية باهظة في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتشمل المشاكل التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وسرعة استنزاف الموارد. وتستأثر منطقة آسيا والمحيط الهادئ حالياً بأكثر من نصف مجموع استخدام الموارد في العالم، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أنها أيضاً موطن لأكثر من نصف سكان العالم، وتنتج نحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ويؤكد التقرير حقيقة أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تملك مع ذلك فرصاً هائلة لتحسين كفاءة استخدام الموارد بشكل ملفت، ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي ونشوء أنواع جديدة من صناعات التكنولوجيا النظيفة والحد من التكاليف المرتبطة بتدهور البيئة، إن لم يؤد إلى إزالتها كلياً.

١٦ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لأمانة البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ ولشركاء إقليميين آخرين، في مجال إعداد تقرير عن التقييم البيئي المتكامل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بعنوان *توقعات البيئة وتغير المناخ لمنطقة المحيط الهادئ*. ويتناول التقرير التقدم المحرز في ٢٢ بلداً وإقليماً في جزر المحيط الهادئ، وخبرات تلك البلدان والأقاليم، في مجال تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وحظي التقرير بتأييد الدول الأعضاء في الاجتماع الثالث والعشرين للمسؤولين في برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، الذي عقد في نومييا بكاليدونيا الجديدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، باعتباره التقرير الرسمي للمنطقة عن حالة البيئة، وأعلن عن صدوره في المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٧ - وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقرير المعنون: *المياه العذبة في خطر: جزر المحيط الهادئ* بالاشتراك مع شعبة علوم الأرض والتكنولوجيا التطبيقية بأمانة جماعة المحيط الهادئ. وتواجه بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ تحديات فريدة في مجال إدارة المياه، فهي مقيدة بشح القدرات البشرية والمالية، وباعتمادها

الكامل تقريباً على الزراعة المطرية، ومعاناتها من غزارة الأمطار والفيضانات، وبخاصة في الجزر البركانية الكبرى، وانعدام أية موارد مائية طبيعية ذات قيمة في الجزر الصغيرة النائية المنخفضة. واستخدم التقرير منهجية لتقييم جوانب الضعف وفهرسا لتحليل الضغوط على الموارد المائية والضغوط الإنمائية والمخاوف الإيكولوجية والتحديات الإدارية التي تواجه جزراً معينة. وتختلف خيارات الحد من جوانب الضعف المتعلقة بالمياه العذبة من جزيرة إلى أخرى، لكنها قد تتضمن جمع مياه الأمطار وتخزينها (كلا الخيارين التقليدي والابتكاري)، وتقييم دور تحلية المياه لتوفير الإمدادات اليومية وفي حالات الطوارئ، وتطبيق أطر وتكنولوجيات إدارية لرفع كفاءة استخدام المياه على امتداد دورة المياه (بما في ذلك استخدام المياه المالحة ومياه المجاري).

١٨ - ونشر التقرير المعنون: *تقييم قابلية موارد المياه العذبة للتأثر بتغير المناخ: التأثير على الموارد المائية المشتركة في منطقة غرب آسيا*، في عام ٢٠١١.^(٦) وأكد التقييم، ضمن استنتاجات أخرى، أن ارتفاع الطلب على المياه يعدّ من الشواغل الرئيسية في المنطقة؛ ومن هنا تأتي أهمية تحسين إدارة "جانب الطلب"، وكذلك "جانب العرض" للموارد المائية وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسات باتجاه اتباع نهج شامل. ومن المهم إبرام اتفاقات بشأن تقاسم المياه بغرض تفادي تصاعد حدة التوتر بين بلدان الضفاف. ومياه مجاري المدن طاقات كامنة ضخمة كمورد للمياه في المنطقة، ولا مناص من زيادة الاعتماد على تحلية المياه في المستقبل.

١٩ - انتهى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إعداد الترجمة الإنكليزية للتقرير الأول لتوقعات البيئة في المنطقة العربية.^(٧) ويسلط التقرير الضوء على ندرة المياه، باعتباره أكبر تحد قد تواجهه المنطقة في وقت يتسارع فيه نمو السكان وتزايد فيه المخاطر المرتبطة بالكوارث وبآثار تغير المناخ، كالجفاف والتصحر وملوحة المياه. وعلى الجانب الإيجابي، يتحدث التقرير عن إحراز تقدم ملموس في مجال وضع الأطر القانونية البيئية وتزايد الوعي البيئي في المنطقة. ويدعو التقرير إلى وضع سياسات تشمل دمج البيئة في خطط التنمية، ومراعاة القيمة الكاملة للموارد في صنع السياسات، وتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر قابلية للاستدامة، والتحول تدريجياً إلى نهج الاقتصاد الأخضر.

٢٠ - ويعرض التقرير التجميعي المعنون: *تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية العربية* نتائج التقييم دون العالمي للمنطقة العربية، ويسلط الضوء على القواسم المشتركة (بما في ذلك ندرة المياه والتصحر) وعلى الاختلافات بين ثلاثة بؤر للتركيز. وتركز خيارات الاستجابة الموصى بها في التقرير على التغيرات المؤسسية والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك تمكين المجتمعات المحلية من إدارة الخطط، مما سيسمح توزيع تكاليف وفوائد التنمية وخدمات النظم الإيكولوجية على نحو عادل.

٢١ - ويعرض المنشور المعنون *توقعات البيئة العالمية للمدن: ١٠ سنوات من التقييم البيئي المتكامل في المناطق الحضرية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي* النتائج الرئيسية لأنشطة نفذت في ٤٦ مدينة خلال العقد الماضي. ويوضح التقرير أهمية عملية توقعات البيئة العالمية في بناء القدرات الوطنية والمحلية، من أجل

(٦) متاح على الموقع الشبكي: www.unep.org/dewa/westasia/documents/Vulnerability%20Report.pdf

(٧) متاح على الموقع الشبكي: www.unep.org/dewa/westasia/eoar

إجراء تقييمات بيئية تشاركية للمساعدة في صنع القرارات على مختلف المستويات باتباع نهج التوقعات البيئية العالمية.^(٨)

٢٢ - وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمساعدة تقنية من شبكة البحوث الاقتصادية التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، تقريراً بعنوان: *كفاءة الموارد في أمريكا اللاتينية: الاقتصاد والتوقعات*،^(٩) ينصب على ثلاثة مواضيع هامة للمنطقة: التغيرات في استخدام الأراضي، والطاقة وتغير المناخ، واستخدام المياه. واستخلصت من الاتجاهات الملاحظة أربعة سيناريوهات إقليمية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠، تهدف إلى تحديد البدائل الممكنة التي تتيح الاستفادة المثلى من إمكانات المنطقة في نهاية المطاف.

٢٣ - ونشر، في عام ٢٠١٢، تقرير عن كفاءة الموارد والتوقعات الاقتصادية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وتمثل الهدف منه في دراسة التدفقات المادية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتحليل الاتجاهات الحديثة، وتحديد مواقع التحسين داخل المنطقة.

٢٤ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع الوكالة الأوروبية للبيئة، بتنفيذ مشروع تموله حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعزيز المعلومات دعماً لحماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المغرب. ويقدم البرنامج الدعم للمغرب أيضاً في تطوير نظام حساب للغابات، بالتعاون مع شركاء مثل الوكالة الأوروبية للبيئة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

رابعاً - الإنذار المبكر بالأخطار البيئية والمسائل الناشئة

٢٥ - يتواصل تحديد مسائل الإنذار المبكر والمسائل الناشئة الجديدة على نطاق المجالات المواضيعية والمستويات الجغرافية. وتمثل المنتجات الرئيسية التي استخدمت لتسليط الضوء على تلك المسائل في حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٣، ومنشورات صادرة عن العملية الاستقرائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأطالس ونشرات الإنذار المبكر التي تصدرها خدمة التنبيه إلى التغيرات البيئية العالمية.

٢٦ - وتقوم خدمة التنبيه إلى التغيرات البيئية العالمية، وهي خدمة للمعلومات، بتحديد المسائل والتهديدات البيئية الناشئة، وتوفير المعلومات في حينها للحكومات والمجموعات الإنسانية والمجتمع المدني، بغرض التأثير على صنع القرارات وحفز الإجراءات الإصلاحية والتوعية. وتحال النتائج العلمية أيضاً إلى صانعي السياسات، مما يمكنهم من انتقاء خيارات سياساتية مستنيرة وإيجاد حلول مستدامة للمسائل البيئية الناشئة.

٢٧ - ولاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجود أعداد غفيرة من قراء منشورات الخدمة على الصعيد العالمي، حسبما اتضح من ازدياد زيارات موقعها الشبكي وعمليات تنزيل الإحصاءات. وتتمتع الخدمة بمكانة مرموقة وتستخدم منتجاتها على نطاق واسع، بدليل أنها تتخذ كمرجع في المقالات التي تنشر في المجالات العلمية، وتنشر بانتظام في مجلة *التنمية البيئية*. وأعربت عدة حكومات ومنظمات دولية عن رضاها عما تقدمه الخدمة من معلومات مفيدة.

(٨) التقرير متاح باللغة الإسبانية على الموقع الشبكي: www.pnuma.org/deat1/pdf/Geo_Ciudades%281-147%29WEB11mayo.pdf.

(٩) متاح على الموقع الشبكي: www.pnuma.org/reo.

٢٨ - ويجري إعداد نشرات شهرية عن المسائل البيئية الرئيسية الناشئة والموضوعات ذات الصلة بها وتعميمها على مجموعة من المتلقين وصل عددهم الآن إلى ٥٠٠ ٠٠٠ مستخدم تقريبا على صعيد العالم. وتتضمن النشرات أدلة بصرية جديدة للتغيرات البيئية العالمية الناجمة عن العمليات الطبيعية والأنشطة البشرية والتفاعل فيما بينها. ويجري وصف هذه "الدراسات المتعلقة بالتغيرات" وتحليلها من خلال الصور الفوتوغرافية والساتلية والخرائط والنصوص، التي توفر نظرة متعمقة للطرائق الكثيرة التي تحدث من خلالها التغيرات البيئية والأماكن التي تحدث هذه التغيرات وتتواصل. وتشمل بعض عناوين النشرات الحديثة ما يلي:

- (أ) "التشقق بفعل الغازات: هل نستطيع اعتصار الصخور بأمان؟"؛
 - (ب) "قياس تغير الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا"؛
 - (ج) "أفريقيا بلا جليد ولا ثلج"؛
 - (د) "نهاية النفط الرخيص: تحديد للأمن الغذائي وحافز على خفض استخدام الوقود الأحفوري في الزراعة"؛
 - (هـ) "تجفف بحيرة أورميا في إيران وعواقبه البيئية"؛
 - (و) "كوب نصف فارغ: المناطق المعرضة للخطر بسبب استنزاف المياه الجوفية."
- ٢٩ - وعلى سبيل المثال، يوضح المنشور المعنون "أفريقيا بلا جليد ولا ثلج" أن المجلدات الجبلية في أفريقيا (قمة كينيا وقمة كلمنجارو وجبال روينزوري) فقدت زهاء ٨٢ في المائة من مساحتها في الفترة من ١٩٠٦ إلى ٢٠٠٦، وتجزأت، بما في ذلك أكبرها حجما. ويرجح أن يؤدي تقلص تلك المجلدات إلى انخفاض تدفقات مياه الأنهار، ويؤثر على أسباب معيشة المجتمعات المحلية التي تعتمد على النظم الإيكولوجية المائية التي تغذيها الأنهار الجليدية، ويخفض عائدات السياحة.
- ٣٠ - ويعتبر التقرير المعنون: المنطقة العربية: أطلس بيئتنا المتغيرة، الذي أوشك إصداره على الانتهاء، منشورا فريدا ومؤثرا، من شأنه أن يبرز التغير البيئي الذي طرأ على أكثر من ٨٠ موقعا عبر المنطقة العربية. ويوضح التقرير كيف غير الناس البيئة المحيطة بهم وكيف يواصلون إجراء تغييرات ملموسة وقابلة للقياس في المنطقة العربية وبيئتها، مستخدما في ذلك خليطا من الصور الفوتوغرافية الأرضية والصور الساتلية الحالية والماضية ونصا يستند إلى أدلة علمية وافرة.
- ٣١ - وسيتيح التقرير المعنون: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أطلس قابلية التأثير بتغير المناخ، الذي يجري إعداده حالياً، رسومات بيانية ومعلومات سهلة الفهم عن قابلية التأثير بتغير المناخ في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على عنصر التعرض في قابلية التأثير، وتقديم أمثلة لتطبيق الممارسات الجيدة في المنطقة بغرض التكيف مع تغير المناخ.
- ٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن صدور تقرير مفصل بعنوان: النتائج السياسية لاحتراق الكتلة الجليدية الدائمة، في المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

خامسا - العمليات والمنابر والشراكات والشبكات الحكومية الدولية وذات أصحاب المصلحة المتعددين

٣٣ - تشكل عمليات التقييم عنصراً أساسياً في جوهر ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتمثلة في إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض. لكن يجب أن تدعمها شبكات مؤسسية وشراكات وآليات للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، الشيء الذي يوفر بدوره عدداً من وظائف الدعم، مثل تيسير الحصول على البيانات والمعلومات البيئية وتبادلها لدعم عمليات صنع القرار على مختلف المستويات، من المستوى المحلي إلى العالمي.

ألف - العمليات ذات أصحاب المصلحة المتعددين

٣٤ - تطلب إعداد التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية تعاوناً مكثفاً بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكة خبراء متعددي التخصصات ومؤسسات بحثية، بجانب المراكز المتعاونة مع عملية توقعات البيئة العالمية، حيث قدموا جميعاً وقتهم الثمين ومعارفهم لعملية الإعداد.

٣٥ - وجرى ترشيح الأشخاص الذين تولوا كتابة التقرير الخامس والخبراء من قبل الحكومات والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك المراكز المتعاونة مع عملية توقعات البيئة العالمية، من خلال عملية اتسمت بالشفافية على غرار عملية ترشيح أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وبعد ذلك قامت الأمانة باختيار الخبراء على أساس الخبرة والتوازن بين الجنسين وبين المناطق.

٣٦ - وجرى تأسيس الهيئات الاستشارية الخارجية المتخصصة الثلاثة التالية لدعم عملية التقييم:

(أ) الفريق الاستشاري الحكومي الدولي الرفيع المستوى، المكون من ٢٠ ممثلاً للحكومات من جميع مناطق اليونيب الست، الذي قام بتحديد الأهداف المتفق عليها دولياً من أجل تقييمها، وقدم المشورة الاستراتيجية للأشخاص المكلفين بكتابة التقرير والخبراء في عملية تقييم الأهداف؛

(ب) المجلس الاستشاري للعلوم والسياسات، المكون من ١٨ عالماً وممثلين لدوائر صنع السياسات، والمسؤول عن تعزيز المصادقية العلمية لعملية التقييم وصلاحياتها للسياسات العامة، من خلال توفير الإرشاد طوال العملية؛

(ج) الفريق العامل المعني بالبيانات والمؤشرات، الذي قدم الدعم لعملية التقييم بشأن استخدام مجموعات البيانات الأساسية والمؤشرات.

٣٧ - وخضعت عملية تقييم التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية لثلاث جولات استعراض، شارك فيها أكثر من ٣٠٠ خبير من الخبراء المختصين في العلوم الطبيعية والاجتماعية والآتين من الحكومات والأوساط العلمية ومنظومة الأمم المتحدة وكانت جولة الاستعراض النهائية عملية مستقلة لاستعراض النظراء، وتولت تيسيرها شراكة العلم بشأن نظام الأرض. وشارك في المشاورات الإقليمية التي جرت في كل منطقة من مناطق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدد كبير من أصحاب المصلحة، وجرى فيها تحديد خمسة أو ستة تحديات بيئية ذات أولوية في كل منطقة، واختيار الأهداف المتفق عليها دولياً من الشواغل ذات الصلة، وتحديد خيارات السياسات المحتملة في كل منطقة. وانعقد الاجتماع الحكومي الدولي الختامي المفتوح العضوية في مدينة

غوانجو بجمهورية كوريا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وجرى فيه التفاوض بشأن موجز التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الموجه إلى صانعي السياسات.

٣٨ - ونُشرت نتائج عملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستراتيجية للمساائل البيئية الناشئة، وهي عملية تعاونية جمعت ما يزيد على ٤٠٠ عالم من جميع أنحاء العالم وحددت ٢١ مسألة من المساائل البيئية الناشئة، في التقرير المعنون: ٢١ مسألة للقرن الحادي والعشرين. ويخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن لعملية استراتيجية مماثلة تتعلق بالمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، بهدف تحديد المساائل البيئية الناشئة ذات الأولوية لتلك المجتمعات، للاستشارة بما في وضع السياسات ذات الصلة.

٣٩ - وأقرت الجمعية العامة، في قرارها ٣٧/٦٥، التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المخصص الجامع، والتي يقترح فيها طرائق لتنفيذ العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وقررت الجمعية العامة أن تخضع العملية المنتظمة، التي أنشئت في إطار الأمم المتحدة، للمساءلة من قبل الجمعية العامة وأن تكون عملية حكومية دولية محكومة بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك الدولية المنطبقة الأخرى، وأن تأخذ في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ووجهت الدعوة إلى اليونيب واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، من أجل توفير الدعم التقني والعلمي للعملية المنتظمة. واستجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير الدعم في مجالات بناء القدرات والاتصالات والتقييم وتعبئة الموارد.

٤٠ - ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم أيضا للصندوق الاستئماني للعملية المنتظمة بغرض مساعدة الخبراء من البلدان النامية على المشاركة في عملية التقييم العالمي للمحيطات. وأنشئت بوابة اتصال إلكترونية وموقع شبكي مخصص ونظام لإدارة الوثائق، بالتعاون مع مركز غريد - أوردنال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمساعدة في إنجاز أول تقرير متكامل للعملية المنتظمة، ومن المقرر أن يكتمل التقرير بحلول عام ٢٠١٤.

٤١ - وبرنامج تقييم المياه العابرة للحدود هو مشروع يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنسيقه ويموله مرفق البيئة العالمية، في إطار البرنامج الدولي لتقييم المياه العابرة للحدود التابع للمرفق. ويحدد برنامج تقييم المياه العابرة للحدود مشاكل المياه الأشد خطورة أو قضايا المياه الناشئة على الصعيد العالمي، وتشكل مؤشرات أداة تتبع لتقييم أثر التدخلات في تشجيع استخدام الموارد على نحو أكثر فعالية ومعالجة شواغل المياه العابرة للحدود ونزاعات المياه بين البلدان.

٤٢ - وتأسس المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، في بنما، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بصفة هيئة حكومية دولية مستقلة منشأة بموجب قرار حظي بموافقة ٩٤ حكومة (٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجزر كوك). ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل على الموقع الشبكي www.ipbes.net، وفي الوثيقة UNEP/GC.27/INF/16.

باء - المنابر والشراكات والشبكات

٤٣ - يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لمقرر مجلس الإدارة ٢/٢٦، وبالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء، على إنشاء منبر شبكي باسم الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-Live، يهدف إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات البيئية واستخدامها، من أجل إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض. وجرى إعداد نموذج أولي للتحقق من صحة المفهوم (أنظر الموقع الشبكي www.uneplive.org)، بدعم رئيسي من شركة Esri، والوكالة الأوروبية للبيئة وشراكة عين على الأرض، وهو يوفر حالياً بيانات ومؤشرات ومعلومات عن التقييمات البيئية. وتتضمن الوثيقة UNEP/GC.27/INF/10 مزيداً من المعلومات عن تنفيذ الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك خطة للعمل وتقدير للتكاليف، لكي ينظر فيها المجلس/المنتدى.

٤٤ - ويجري تصميم الموقع التفاعلي لليونيب على نحو يعزز بقدر كبير كفاءة النهج المستقبلي لإبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض وفعالية تكلفته، من خلال:

- (أ) تيسير إجراء عملية تقييم مستمرة على نطاق العالم، وتطوير العملية الحالية لتوقعات البيئة العالمية لتتحول من عملية تستغرق أربع أو خمس سنوات إلى نهج يجري تحديثه بوتيرة أكثر انتظاماً؛
- (ب) استخدام أفضل البيانات والمعلومات المتاحة وتبادلها وإتاحة الحصول عليها؛
- (ج) تحسين جودة البيانات وتوقيتها عن طريق العرض والشفافية، وبالتالي زيادة صلاحيتها للسياسات؛
- (د) المساهمة، حسب الاقتضاء، في التزامات الإبلاغ بمقتضى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية؛
- (هـ) توفير منبر تعاوني لتيسير العملية الاجتماعية التي تجمع الخبراء أثناء تنفيذ أنشطة التقييم على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- (و) توفير الدعم التكنولوجي بغرض التمكين من الإبلاغ عن حالة البيئة على الصعيد الوطني وتيسيره؛
- (ز) جعل عملية الحصول على نتائج التقييم أكثر سهولة وحيادية ودينامية، وتحسين طرائق إحالة استنتاجات التقييم؛
- (ح) توفير فرص المقارنة والتعلم، ومساعدة البلدان على بناء قدراتها لإعداد التقييمات الخاصة بها.

٤٥ - وستتاح للحكومات والجمهور فرص الحصول دون قيود على البيانات والمؤشرات البيئية وعلى نتائج التقييم، بما في ذلك المسائل المستجدة واستعراضات السياسات، بعد توحيدها في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء. وسيجري تنظيم فرص الحصول على البيانات والمعلومات وفقاً لمواضيع معينة وحسب الأبعاد الجغرافية، من أجل تعزيز قيمتها وتعظيم فائدتها لجماعات المستخدمين. وسيقوم الموقع التفاعلي، في إطار الأنشطة الواسعة النطاق التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات، بتقديم المساعدة للبلدان لتقديم أحدث التقارير عن حالة البيئة،

باستخدام نهج مشتركة، واستناداً إلى البيانات ذات الأولوية والمؤشرات المتحصل عليها من خلال عمليات الرصد الوطنية.

٤٦ - ويجري تنفيذ الموقع التفاعلي باتباع نهج مرحلي تعاقبي. وينصب التركيز الأولي على تنظيم منتجات التقييم الخاصة باليونيب، ودعم عمليات التقييم التي يجريها موقعه التفاعلي. وستعالج المرحلة المقبلة بناء القدرات الوطنية والإقليمية، من أجل تقييم حالة البيئة والإبلاغ عنها في إطار برنامج معزز لبناء القدرات يستند إلى الاحتياجات القطرية المفصّل عنها، ووفقاً لخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وستوفر شراكة أقيمت بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة أبوظبي للبيئة وركزت في مرحلة أولى على منطقة غرب آسيا، الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل زيادة حجم التعاون في المناطق الأخرى ومع ذوي الصلة من الشركاء الإقليميين والشبكات.

٤٧ - وسيتيح العنصر المسمى "بلدي" في الموقع التفاعلي، بالشراكة مع الحكومات، إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات على المستوى الوطني، بما في ذلك البيانات والمعلومات المتحصل عليها من المنابر الوطنية، وسيتيح الفرصة للحكومات والأطراف المؤثرة لاستخدام منبر تعاوني باسم "الموقع التفاعلي المعني بحالة البيئة" بغرض تيسير الإبلاغ الدينامي عن حالة البيئة. وقد وافق المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على تأسيس منبر لتبادل المعلومات البيئية في أفريقيا.

٤٨ - وتشكل خدمة التنبيه إلى التغيرات البيئية العالمية (أنظر الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ أعلاه) جزءاً من الموقع التفاعلي أيضاً. وستهدف الخدمة، في المرحلة القادمة من تطورها، إلى زيادة قدرتها على نشر المعلومات في حينها عبر واجهة موقع شبكي مخصص مزود بآلية للتزويد العكسي بالمعلومات، وإلى استخدام النظام الآلي لإرسال التحذيرات في وقتها الحقيقي بالبريد الإلكتروني إلى مستخدمي الخدمة، مع إمكانية رؤية الخرائط على الإنترنت في وقتها الحقيقي، وإضافة عنصر لبناء القدرات بغرض المساعدة في تطوير قدرات البحث والرصد والتقييم على الصعيد الوطني.

٤٩ - ولأغراض متابعة الإعلان الصادر عن قمة عين على الأرض (أبو ظبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، أسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع وكالة أبو ظبي للبيئة، أمانة مشتركة للإشراف على تنفيذ مبادرات القمة والتزاماتها الخاصة الثماني التي تهدف إلى سد فجوة المعارف البيئية عن طريق ربط المبادرات الحالية للشبكة وتعزيزها (أنظر الوثيقة UNEP/GC.27/INF/11).

٥٠ - وتتسم المبادرة الخاصة المسماة عين على الشبكة العالمية للشبكات بأهمية خاصة للموقع التفاعلي، وهي شراكة مع أكثر من ٣٠ وكالة من الوكالات الحكومية وغير الحكومية والحكومية الدولية والتجارية والمنظمات غير الربحية والهيئات الأكاديمية. وهي توفر الإرشاد بشأن البروتوكولات التقنية والمعايير والممارسات التي تكفل كفاءة وفعالية ارتباط الموقع التفاعلي مع المنابر الوطنية. وهي تتيح أيضاً إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات التي تمكن الموقع التفاعلي من تكملته الأنشطة الأخرى لتبادل المعلومات البيئية العالمية والإقليمية، مثل الشبكة الأوروبية للمعلومات والمراقبة البيئية التابعة للوكالة الأوروبية للبيئة، وشبكة أفريقيا للمعلومات البيئية، التي تمثل إطار عمل يهدف إلى زيادة فرص الحصول على المعلومات البيئية ودعم التخطيط السياساتي والإنمائي على المستويين الوطني والإقليمي. ويجري العمل على تعزيز هذه الشبكة، وتشمل العملية الاستفادة من الدروس المستفادة من الشبكات المماثلة، بما في ذلك الشبكة

الأوروبية للمعلومات والمراقبة البيئية التابعة للوكالة الأوروبية للبيئة. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية تحسين استخدام المعايير المشتركة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المعلومات، وبناء الشراكات مع مراكز الامتياز الأفريقية وغيرها، وتقديم الدعم لتطوير المنتجات التي تعزز إدماج البعد البيئي في خطط التنمية الوطنية، وتيسير مزيد من الفرص للحصول على المعلومات.

٥١ - ويعالج برنامج البحوث المتعلقة بقبالية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه نقص التنسيق الدولي للبحوث المتعلقة بقبالية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه. ويحدد البرنامج الثغرات البحثية ويبدأ عمليات سدها، ويستجيب لدعوة الأوساط العلمية إلى اتباع نهج أكثر تماسكاً وتنسيقاً حيال البحوث المتعلقة بقبالية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه، والحاجة الماسة لتحقيق اتساق قاعدة المعارف المتنامية المرتبطة بهذا الموضوع وتعبئتها وإيصالها. وجاءت مبادرة إنشاء برنامج البحوث المتعلقة بقبالية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يقدم للبرنامج خدمات الأمانة حالياً. ويوفر البرنامج الخدمات لشبكة جديدة ومتنامية من العلماء والمهنيين وصانعي القرار، الذين يعملون على تحديد الثغرات البحثية وتلبية الاحتياجات السياسية المتعلقة ببحوث بقبالية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه، بالتعاون مع شركائه المنفذين.

٥٢ - واشتمل برنامج عمل برنامج البحوث المتعلقة بقبالية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ (المرحلة الابتدائية) على أربعة أنشطة ذات أولوية، اتفقت عليها لجنة التوجيه العلمية المؤقتة. وصدر منشوران هامان في هذا الصدد يحمل أولهما عنوان: *مواجهة تحديات التكيف: برنامج عمل عالمي للبحوث المتعلقة بقبالية التأثير والآثار والتكيف*. ويستند تحليل الفجوة في هذا العمل إلى طائفة واسعة من المصادر التي تشمل تقارير الفريق العامل التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ ومقالات خاضعة لاستعراض النظراء؛ وكتب؛ وتقارير حكومية؛ وتقارير عن أعمال المؤتمرات وحلقات العمل والاجتماعات؛ والعروض، والمذكرات. ويشتمل المنشور الثاني المعنون: *إرشادات برنامج بروفيا بشأن تقييم قابلية التأثير بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه*، على مبادئ توجيهية منقحة وأدوات للتقييم يتعين إيصالها للحكومات والوكالات الدولية وفراى الخبراء. والبرنامج ملتزم بسد فجوة المعرفة المحددة في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كما سيوفر منبرا لتنسيق البحوث بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وأدرج مزيد من المعلومات عن البرنامج في الوثيقة UNEP/GC.27/INF/12.

سادساً - الدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٥٣ - توفر خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات الإطار الشامل للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبلدان. ولا يزال تطوير الأدوات والمنهجيات اللازمة لإبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض هو مجال التركيز الرئيسي على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويتلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلبات متزايدة لدعم للبلدان في تطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالرصد المنتظم للبيانات والمؤشرات واستخدامها في إعداد التقارير البيئية. وتبرز استنتاجات التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية، والكثير من التقييمات التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على نحو متكرر، شح البيانات والمؤشرات اللازمة لتقييم حالة البيئة في العالم وتمكين الحكومات من تقديم تقارير عن تحقيق الأهداف المتفق عليها وتنفيذ الاتفاقات البيئية. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهج "أجمع مرة واستخدم لمرة"، فيما

يتعلق بتحديد البيانات والمؤشرات الملائمة ومفيدة لأغراض الإبلاغ المتكرر والتشجيع على استخدامها، في محاولة لتبسيط عملية الإبلاغ وتخفيف عبئها على البلدان.

ألف - الأدوات والمنهجيات

٥٤ - يجري تحديث الأدوات والمنهجيات القائمة بشكل مستمر لتناسب المناطق، ويجري العمل على إتاحتها بلغات مختلفة رهنا بتوافر الموارد. ويجري تطوير أدوات ومنهجيات جديدة لتلبية احتياجات المستخدمين.

٥٥ - ويشتمل المنبر المجتمعي للتقييم البيئي المتكامل على دليل من ثمانية مجلدات للتدريب على التقييم البيئي المتكامل عبر الإنترنت، بما في ذلك جوانب من قبيل البيانات والمؤشرات، والسيناريوهات، واستخدام التقييم البيئي المتكامل لتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية والقطاعية. والدليل متاح بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، ويتضمن وحدات مواضيعية مصنفة حسب المنطقة وتتناول جملة أمور، من بينها تغير المناخ، وموارد المياه العذبة، ونهج النظم الإيكولوجية. ويمكن للحكومات والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني استخدام هذه الأدوات لتوجيه عمليات التقييم بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو بدونها. ويمكن الحصول على تلك الأدوات من الموقع الشبكي: www.unep.org/ieacp.

٥٦ - وجرى تعديل المنشور المعنون: دليل المدن لتوقعات البيئة العالمية: المبادئ التوجيهية للتقييم البيئي المتكامل للمناطق الحضرية، الذي جرى إعداده من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليناسب المنطقة العربية وترجم إلى العربية. ويوفر الدليل نخباً تدريجياً لمنهجية توقعات البيئة العالمية للمدن وعملية التقييم البيئي المتكامل، من أجل بناء القدرات في المنطقة العربية للاضطلاع بالتقييم البيئي المتكامل والإبلاغ على مستوى المدن والمناطق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تطوير دورة تدريب بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

باء - تدخلات بناء القدرات

٥٧ - في أفريقيا، يوفر منبر الإنترنت المعروف باسم سوق التدريب البيئي والموارد الشبكية الدعم لتطوير شبكة عموم أفريقيا للتعليم عبر الإنترنت من أجل البيئة (أنظر الموقع الشبكي: www.unep.org/mentor/africa) وذلك استجابة للمقرر ٦/١٢ بشأن التربية البيئية والتعلم المدعوم بالتكنولوجيا، الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثانية عشرة. ونفذ التدريب في ١٨ دولة أفريقية، وتعمل الشبكة الآن من خلال مجموعة من المحاور دون الإقليمية والمراكز الوطنية. وتشمل النتائج الأخرى لهذه العملية وضع استراتيجية للتعليم بالوسائل الإلكترونية لقطاع البيئة في كينيا، تشمل أكثر من ٢٠ مؤسسة، ووضع مبادئ توجيهية بشأن النفايات الإلكترونية، ستمنح عن لائحة حكومية لإدارة تلك النفايات.

٥٨ - وفي المغرب، يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شراكة مع وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الأوروبية للبيئة، الدعم في هيئة أدوات ونماذج لأفضل الممارسات وشبكات ونهج في مجال المعلومات البيئية، مما يساهم في حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في البلد. ويتمثل أحد العناصر الهامة لهذا العمل في إعداد حساب لموارد الغابات في المغرب.

٥٩ - ويوفر البرنامج الدعم التقني ومبادرات لبناء القدرات من أجل إعداد توقعات البيئة في جنوب آسيا للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤، تحت رعاية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وستحدد العملية المسائل الناشئة وتقدم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمعالجة المسائل المحددة ذات الأولوية. وستستفيد توقعات البيئة في جنوب آسيا للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤، من مشروع آخر لبناء القدرات، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن بمناقشته مع برنامج جنوب آسيا التعاوني المعني بالبيئة بغرض إنشاء نظام لإدارة البيانات والمعلومات البيئية في جنوب آسيا، كما يجري البحث حالياً عن تمويل له.

٦٠ - ويجري تقديم المساعدة التقنية وتوفير الدعم في مجال بناء القدرات لباكستان وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وبوتان وميانمار، باستخدام نهج التقييم البيئي المتكامل لاستعراض الأوضاع والاتجاهات البيئية وانعكاساتها على رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية، بهدف دعم اتخاذ قرارات مستنيرة على الصعيد الوطني. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى بلدان غرب آسيا لإعداد توقعات وطنية للبيئة. ويوفر أيضاً التدريب المتعلق بالتقييم البيئي المتكامل ويسر إعداد التقارير عن حالة البيئة في العراق والمملكة العربية السعودية. ويشمل التدريب المتعلق بالتقييم البيئي المتكامل إدخال المفهوم والمنهجية والتطبيق العملي لوضع إطار لعملية التقييم.

٦١ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للبلدان في مجال بناء القدرات الخاصة بالتقييم البيئي المتكامل وتقدم التقارير على مستوى المدن والمناطق المحلية. وشهد عام ٢٠١٢ الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج توقعات البيئة العالمية للمدن، الذي طبق نهج التقييم البيئي المتكامل في ٤٠ مدينة منذ تأسيسه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

سابعاً - تعزيز الصلة بين العلوم والسياسات استجابة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٦٢ - ينشئ اليونيب روابط بين الأوساط العلمية ودوائر صنع السياسات من خلال تقييماته المواضيعية والعالمية وأفرقة وشبكات معلوماته المتعددة، بهدف جعل معلومات البحوث البيئية والعلمية أوثق صلة بالسياسات، وتعزيز وضع السياسات وتنفيذها على أسس علمية. ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، إلى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك دوره في تعزيز قوة الترابط بين العلم والسياسات.

٦٣ - وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لنداء مؤتمر ريو+٢٠ وتمشيا مع استراتيجيته العلمية، تعزيز الصلة بين العلوم والسياسات من خلال الأنشطة التالية:

(أ) إجراء تقييم للمعارف العلمية المتعلقة بالمسائل البيئية الرئيسية وإحالتها إلى صانعي السياسات من خلال عملية التقييم البيئي التابعة له، وإعداد تقارير توقعات البيئة العالمية؛

(ب) عقد اجتماعات للعلماء لتقييم خيارات التصدي لتحديات الاستدامة وتوفير المدخلات العلمية بشأن المسائل الرئيسية في مجال السياسات، من خلال تقارير، مثل تقرير فجوة الانبعاثات، وتقرير فوائد حماية المناخ والهواء النظيف في الأجل القريب: إجراءات للسيطرة على عوامل القسور المناخي القصيرة الأجل، وتقرير أزمة الأغذية البيئية؛

(ج) تنفيذ عمليات لتحديد القضايا العلمية الجديدة ذات الأهمية لدوائر صنع السياسات، من خلال آليات عدة، من بينها العملية الاستقرائية بشأن المسائل البيئية الناشئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن خلال خدمة التنبيه إلى التغيرات البيئية العالمية؛

(د) توفير الفرص لصانعي السياسات كي يؤثروا على جدول الأعمال العلمي بحيث يخصص مزيد من وقت الأبحاث للقضايا الشديدة الأهمية في مجال تحديات الاستدامة، من خلال اشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرة أرض المستقبل، وتنظيمه للحوار المتعلق بالمناخ بين العلوم والسياسات، ودعمه لبرنامج البحوث المتعلق بقابلية التأثر بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه.

٦٤ - وستفيد التطورات الجارية والمستقبلية في تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التقييم، وتوفير آليات لرفع الكفاءة وتحسين فعالية التكلفة وتحسين فعالية منتجاته المتعلقة بالتقييم البيئي. وسيوظف برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرته في مجالات التقييم المتكامل والبيانات والمؤشرات ليتصدر الجهود العالمية المطلوبة بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، فيما يتعلق بتجميع المعلومات والتقييمات المتناثرة، بما في ذلك التقارير العالمية عن التنمية المستدامة، والاستفادة من التقييمات الحالية. وستطرح المنهجيات والنهج المثبتة الفعالية والمجربة بوصفها وسيلة لتعزيز الجهود الجارية لبناء القدرات من أجل جمع البيانات وتحليلها في البلدان النامية.

٦٥ - وتهدف إحدى النتائج المقترحة لمؤتمر ريو+٢٠ إلى أن يضع صانعو السياسات سلسلة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بغرض إكمال ومعالجة جوانب القصور في الأهداف الإنمائية للألفية. وسيسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من منطلق إدراكه للحاجة إلى وجود معلومات عالمية متكاملة وقائمة على أسس علمية عن التنمية المستدامة، واستناداً إلى ولايته وخبرته في مجالات طلب وجمع وتصنيف المعلومات القائمة على الأدلة، في تحديد غايات واضحة لأهداف التنمية المستدامة، وتحليل الالتزامات والأهداف الحالية، وتحديد المجالات ذات الأولوية، وتتبع ورصد تنفيذ الأهداف.

٦٦ - وقد ترجمت إلى العربية مجموعة أساسية من مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية، وهي تتضمن مبادئ توجيهية بشأن وضع واستخدام مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة. وتشكل المبادئ التوجيهية أساساً تستند إليه بلدان المنطقة في وضع مجموعة وطنية أساسية من مؤشرات التنمية المستدامة. وقد شرعت عدة دول في المنطقة في وضع تلك المؤشرات.

٦٧ - يوفر المنشور المعنون: *مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة: تنقيح عام ٢٠١١ المؤشرات الإقليمية، بيانات إقليمية مستمدة من المؤشرات المستخدمة في مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة*. وتشمل هذه المجموعة، ضمن أشياء أخرى، المؤشرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتنمية البشرية والمستوطنات البشرية والترتيبات المؤسسية وأنماط الإنتاج والاستهلاك. وتشكل المؤشرات أداة لقياس التقدم الذي أحرزته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ولتوفير معلومات عن عدد من الاتجاهات البيئية التي تتطلب اهتماماً فورياً. والتقارير متاح باللغتين الإنكليزية والإسبانية في الموقع الشبكي: www.geodatos.org.

ثامناً - خاتمة

٦٨ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيستخدم البرنامج الفرعي الجديد المسمى "البيئة قيد الاستعراض" نهجاً شمولياً في معالجة المهمة الأساسية لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتمثلة في إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض. ويهدف البرنامج الفرعي الجديد، الذي جمعت فيه أنشطة حيوية كانت مدرجة من قبل في برامج فرعية أخرى، إلى تعزيز التقييم المتكامل، وتفسير المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وكفالة ترابطها من أجل تقييم حالة البيئة، وتحديد المسائل الناشئة، ورصد التقدم المحرز تجاه تحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك الأهداف والغايات الحالية المتفق عليها دولياً مثل أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتيسير صنع السياسات على الصعيد العالمي. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين لدعم جهود بناء القدرات لأغراض الرصد البيئي، وتبادل أفضل الممارسات التكنولوجية بغرض إتاحة إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات البيئية التي بحوزة المنابر العامة، على نحو يتسق مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وركيزة المعلومات في اتفاقية أرهوس المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية. وعلاوة على ذلك، سيعمل برنامج البيئة على زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك توليد المعلومات البيئية ذات الصبغة التكاملية وتحليلها وتجميعها ونشرها، وفقاً لما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.